

## الحركة النسوية المغربية: التاريخ والقضايا

الأستاذ عبد الصمد ديالمي، عالم اجتماع في الدين والنوع الاجتماعي، جامعة الرباط، المغرب

تبدأ الورقة بتقديم نظرة عامة تاريخية للحركة النسوية المغربية. وتظهر هذه البانوراما كيف ارتبطت هذه الحركة النسوية في البداية ببعض الشخصيات الذكور في الوطنية الإصلاحية المغربية وبعض المنظمات النسائية (عشرينات القرن الماضي - 1952)، وأصبحت بعد ذلك حركة تابعة للدولة بين عامي 1957 و1969 مع إصدار قانون الأحوال الشخصية. ومنذ سبعينات القرن الماضي وحتى الآن، عبرت الحركة النسوية المغربية عن نفسها من خلال أقسام نسائية في الأحزاب السياسية قبل أن تصبح مستقلة حصل الانفصال الرئيسي عام 1974 عندما انتقلت الحركة النسوية المغربية من نموذج الإنصاف، كمنظمات نسوية غير حكومية (لكل جنس حقوق مختلفة حسب الإسلام) إلى نموذج النوع الاجتماعي/المساواة (الذي اعترفت به سيداو وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات). وتعني هذه الحركة الهامة أن الحقوق النسائية التقليدية الإسلامية غير كافية في مجتمع حديث للمرأة العصرية، أي أن تم تحقيق التحول نحو (المساواة القانونية في النوع الاجتماعي يجب إدخالها من خلال عملية علمانية أو اجتهاد داخل الإسلام النسوية القائمة على المساواة بشكل رئيسي خلال معركة إصلاح قانون الأحوال الشخصية بين السنوات والإسلاميين (من 1999 وحتى 2004). وتسلبت هذه المعركة الضوء على المقاومة الإسلامية لقانون أسرة قائم بشكل كامل على المساواة وتنفيذ كامل وتستمر المعركة بين النسويات والإسلاميين حول المادة 19 من. وصحيح لقانون أسرة نسوي تسيطر عليه المنظمات غير الحكومية دستور عام 2001، التي تنص، رغم أنها تنص على المساواة الكاملة في النوع الاجتماعي، أنه يتوجب على هذه المساواة أن تحترم تنص المادة 19 كذلك على "إيجاد سلطة عليا للمساواة". أما (قوانين وثوابت المملكة، أي القوانين الإسلامية (وكأنها فوق الدستور فيما يخص مهارات وتشكيلة تلك "السلطة"، وكذلك فيما يتعلق بالقانون ضد "العنف المبني على النوع الاجتماعي" وإصلاح "قانون العقوبات" بهدف حماية المرأة بشكل أفضل، فالمعركة محتدمة. وقد أصبحت أكثر احتداماً منذ عام 2012 لأن الحكومة تجري المقاومة المغربية أخذت قيادتها حزب إسلامي، وخاصة بسبب حقيقة أن وزارة الأسرة والمرأة تقودها امرأة إسلامية الإسلامية للمساواة في النوع الاجتماعي اليوم من خلال ممارسة السلطة باسم الدولة التي صادقت على كافة المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة في النوع الاجتماعي. وتتعامل المعركة الأخيرة مع المساواة في النوع الاجتماعي من حيث الميراث والمطالبة النسوية الأخيرة وقضية المقاومة المسلمة/الإسلامية العليا